E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧٢
Issue 72

كانون الثاني - شباط - اذار / ٢٠٢٣
Jan. - .Feb - .Mar. / 2023

ثبت المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	بالمعرفة والوعي تبديد الاوهام: الأوهام الأربعة عند فرنسيس بيكون انموذجاً م. د. حسن هادي رشيد	1ـ 26
2	الانفراد والتناظر في وسائل قوة الدولة دراسة في مضمون المقايضة الاستراتيجية وحرية التصرف م. انمار علي إبراهيم الزهيري	27-50
3	آثار الفساد السياسي على تحقيق التنمية م.م لبنى عادل عبد الرحمن	51-70
4	أثر العامل الإقليمي على الاعتدال في العراق بعد عام 2003 " الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية أنموذجاً سيف نبهان إسماعيل	71-88
5	العزوف السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2005 (الاسباب والنتائج) م.م.مفاز ابراهيم داود	89-104
6	أقلية التيغراي و مشكلات الأندماج الوطني في أثيوبيا م.م. عمر حسين علوان	105-128
7	التحديات السياسية وأثرها على الحكم المحلي في العراق م.م ميس محمود عداي	129-150
8	التدخل التركي العسكري في العراق وانعكاساته على الاستقرار السياسي م.م مريم علي ابراهيم	151-167
9	التدخل الدولي الإنساني في الصومال م.م مينا عدنان عبد الأمير	168-190
10	التنافس في الفضاء الخارجي وأثره على مفاهيم العلاقات الدولية "الامن أنموذجاً" م.م. أحمد حسن هادي	191-211
11	الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي م.م. علي ضياء ربيع	212-228
12	السياسة المغربية لمواجهة التطرف الديني في منطقة الساحل والصحراء الحسن جلال عبد الواحد	229-246

13	السياسة الخارجية المصرية تجاه المعضلة الأمنية في ليبيا م.م. تغريد رياض علي	270-247
14	الصين واشكالية التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية م. م. فرح طلال حسين الزوبعـــي	291-271
15	العلاقات الإيرانية – التركية وأثرها على العراق سياسياً واقتصادياً م.م. مروة علوان راضي	313-292
16	العلاقات الإيرانية السعودية من الصراع إلى الاتفاق م .م غادة أحمد عبد الكريم	334-314
17	القيم الاجتماعية والمشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003 م.م احمد محسن عليان	350-335
18	اللامركزية الإدارية في الدول الجمهورية (فرنسا انموذجا) م.م.مصطفى ياسين طه	364-351
19	اليهودية في فكر الحركات الدينية (الاسرائيلية) المرأة م.م. بتول طارق اسماعيل	387-365
20	المشاريع الصينية-العربية (مبادرة الحزام والطريق) م. م. مها غافل حسين	406-388
21	النظام البرلماني في العراق في ضل مجتمع متعدد المكونات م.م قاسم محسن علوان	425-407
22	النفط كمحدد للسياسة الاميركية تجاه العراق منذ 2003 م.م. فاتن عبدالستار جبار	444-426
23	الوعي السياسي واثره في الاحتجاجات العراقية بعد العام 2011 م. م. علي رزاق شحيت	466-445
24	الولايات المتحدة الامريكية وامن الطاقة (بحر قزوين انموذجاً) م.م صبا رشيد جبير الحيالي	487-467
25	إنتشار الإرهاب في بلدان غرب إفريقيا: تنظيم بوكو حرام م. م أحمد مخلف أحمد	514-488
26	انتشار النظام الديمقراطي التوافقي في النظم السياسية الدولية م.م.رغد حماد رجه	532-515
27	تأثير تقلبات سعر صرف الدولار الامريكي على عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العراق بعد عام 2019 م.م.عبدالله خضير عداي	553-533
28	تحديات الحكم اللامركزي في العراق بعد العام 2003 م.م. عمار عايد كطوف	578-554

29	تحولات الاقتصاد العالمي بعد عام 2020: جائحة كورونا أنموذجاً م. م. سارة محمود غزال	594-579
30	تنفيذ المسؤولية عن الحماية في كوت ديفوار م.م . فيصل غازي ناصر	617-595
31	توجهات المعاملات المالية غير المشروعة في ظل الاقتصاد الخفي غسيل الاموال أنموذجاً م. م. فيان فاروق محمد علي	632-618
32	متغيرات النظام العالمي والحروب المستقبلية م.م سعد روبس حمزه	657-633
33	مخاطر وأسباب ادمان المخدرات في العراق: المؤشرات والحلول م.م. لمى كريم خضير	682-658

القيم الاجتماعية والمشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003

Social values and political participation of Iraqi women after 2003

م.م احمد محسن عليان* Ahmed Mohsen Alyan

- **الملخص:**

شهدت منظومة القيم الاجتماعية في المجتمع العراقي تغيرات وتحولات، وارتدادات بنيوية كبيرة، بفعل التغيير السياسي عام 2003، وما رافقه من تغيرات اجتماعية_ثقافية، هزت منظومة القيم التقليدية السائدة في النظام السابق، والتي قوضت كل مقومات المشاركة السياسية للمرأة العراقية، ووقفت حائلاً دون توسيع دائرة تواجدها في العملية السياسية، وصناعة القرار، ومراكز السلطة، إذ كان لتغير_توسع منظومة القيم الاجتماعية ووتبنيها_اشتمالها على قيم اجتماعية مغايرة للقيم السابقة، بالغ الاثر في تغيير واقع المشاركة السياسية للمرأة العراقية، وانعكس تغيير النظام الشمولي بنظام تعددي ديمقراطي، على تغيير واقع مشاركتها السياسية في مؤسسات النظام السياسية (التشريعية التنفيذية القضائية)، التي رغم ما عليها من ملاحظات الا انها ما تزال خطوة اولى في طريق تمكين المرأة، وانطلاقة لتثبيت حقوقها وحرياتها السياسية.

- **الكلمات المفتاحية: (القيم_المشاركة_المرأة_العراق)**

- **Abstract:**

The system of social values in Iraqi society witnessed several changes and transformations, and major structural setbacks, as a result of the political change in 2003, and the accompanying social-cultural changes, which shook the system of traditional values prevailing in the previous regime, which undermined all the elements of political participation of Iraqi women, and stood in the way of expanding the circle of its presence in the political process, decision-making, and centers of power, The change – the expansion of the system of social values and its adoption – including social

* جامعة النهرين_كلية العلوم السياسية Ahmed.mohsen@nahrainuniv.edu.iq

values different from the previous values, had a great impact on changing the reality of the political participation of Iraqi women, as the change of the totalitarian regime with a democratic pluralistic system was reflected in changing the reality of their political participation in the institutions of the political system (legislative, executive and judicial), which despite It has no observations, but it is still a first step in the way of empowering women, and a starting point for consolidating their rights and political freedoms.

- **Keywords: (values_participation_women_Iraq)**

- **المقدمة:**

تختلف القيم الاجتماعية من مجتمع إلى أخر تبعاً للظروف السياسية_الاجتماعية_الاقتصادية إلا أنها في كل المجتمعات تحَدد درجة الرقي_التماسك المجتمعي، وتعطي دافعاً للتقدم والانسجام السياسي والاجتماعي بين مكونات المجتمع، متى ما توحدت وترسخت هذه القيم في فكر_سلوك الافراد والجماعات، وبقدر تعلق الامر بالقيم الاجتماعية، ومدى أثرها على المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003، فلا يخفى على أحد ما شهده المجتمع العراقي من تغيرات جوهرية، وتحولا في منظومة القيم الاجتماعية السائدة، بعد التغيير السياسي عام 2003 والانتقال من نظام شمولي، الى نظام ديمقراطي تعددي، يحفظ الحقوق والحريات، ويكفل المشاركة السياسية_الاجتماعية الحقيقية للمرأة، ومن اجل ذلك جاءت دراستنا كمحاولة للوقوف على أثر القيم الاجتماعية في المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003، فالقيم الاجتماعية بمكوناتها المختلفة في حقيقية الامر، ما هي الا بيئة حاضنة_مساهمة وذات أثر في طبيعة المشاركة السياسية للمرأة سلباً وايجاباً، والخوض في اثر القيم الاجتماعية على المشاركة السياسية يتطلب دراسة طبيعة هذه القيم، ومتغيراتها، ومدى ترسخها في فكر_سلوك الافراد والجماعات في بيئة المجتمع العراقي، ومدى التزامهم بها، واعتقادهم_تسليمهم بقدسيتها، وهو ما سيتم البحث فيه هنا للوقوف على أثر القيم الاجتماعية، ومدى مساهمتها في توسيع_تحجيم المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003، على النحو الأتي:

- **اهمية الدراسة:**

تكمن اهمية الدراسة في التعرف على منظومة القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع العراقي اولاً، وموقفها تجاه المشاركة السياسية للمرأة العراقية ثانياً، بعد ان شهدت هذه المشاركة تطوراً كبيراً بفعل التغيير السياسي عام 2003، وما ترتب عليه من تغيير في منظومة القيم الاجتماعية تجاه مشاركة المرأة في الحياة السياسية، فضلاً عن محاولتها القاء الضوء على أثر هذه القيم وتبعاتها ومآلاتها وما يترتب عليها من أثار سلباً_ايجاباً على واقع المشاركة السياسية للمرأة، فأهمية الدراسة تتجسد بالبحث في طبيعة العلاقة بين القيم الاجتماعية والمشاركة السياسية للمرأة العراقية والخوض في اسبابها_نتائجها_مقوماتها_تحدياتها.

- **اشكالية الدراسة:**

تكمن اشكالية الدراسة في السؤال المحوري: بالرغم من التغيير الكبير في منظومة القيم الاجتماعية بفعل التغيير السياسي عام 2003، وتوافر كل مقومات توسيع مشاركتها السياسية، الا ان المشاركة السياسية للمرأة العراقية، ما تزال ضعيفة، ودون مستوى الطموح، ولم تتجاوز النسب القانونية التي نص عليها الدستور العراقي لعام 2005 (الكوتا).

- **فرضية الدراسة:**

تنطلق الدراسة من فرضية أساس: كلما ازداد العمل على ترسيخ القيم الاجتماعية الداعمة لمشاركة المرأة العراقية في النظام_العملية_الحياة السياسية، أفضى ذلك الى توسيع دائرة_نطاق مشاركتها في النظام ومؤسساته الرسمية وغير الرسمية، من خلال تقويض_استبدال القيم التقليدية_السلبية التي تحجم مشاركتها، وتقف عائقاً أمام تمكينها سياسياً.

- **منهجية الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي النظمي كمنهج اساس في هذه الدراسة، للوقوف على مدخلات ومخرجات القيم الاجتماعية، ومدى أثرها على المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003.

- **هيكلية الدراسة:**

أشتملت الدراسة على مبحثين فضلاً عن المقدمة والخاتمة، تناول المبحث الاول: مفهوم القيم الاجتماعية والمشاركة السياسية واشتمل على مطلبين: تناول المطلب الاول مفهوم القيم الاجتماعية، في حين تناول المطلب الثاني: مفهوم المشاركة السياسية، اما المبحث الثاني فقد تناول: القيم الاجتماعية واثرها على المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003، واشتمل على مطلبين: تناول المطلب

الاول: الموروثات العرفية واثرها على المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003، في حين تناول المطلب الثاني: المعتقدات الدينية_العقائدية واثرها على المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003.

اولاً: مفهوم القيم الاجتماعية والمشاركة السياسية

قبل الخوض في أثر القيم الاجتماعية على المشاركة السياسية للمرأة العراقية، لابد لنا ان نستعرض قبل ذلك المتغيرات موضع البحث، ونسلط الضوء على مفهومها ومعاناها، لتكوين تصور عام_شامل عن هذه المتغيرات، وهو ما سيتم البحث يه هنا بمعنى القيم الاجتماعية والمشاركة السياسية، لاستيعاب دلالاتها، وادراك مآلاتها ومعانيها على النحو الأتي:

1.مفهوم القيم الاجتماعية

القيم في اللغة العربية مصدر للفعل قيم تقييماً، أي قيم الشيء واعطاه ثمنه، وفي معجم الوسيط قيم الشيء اعطاه قدره[1]، اما اصطلاحاً فمن الصعوبة بمكان تحديد تعريف جامع للقيم، نظراً لاختلاف الارضيات المعرفية للفلاسفة والمفكرين من جهة، واختلاف القيم ومصدرها من مجتمع لأخر من جهة اخرى، فضلاً عن تداخلها مع غيرها من المفاهيم المقاربة لها[2]. لذلك فأن ما يرد هنا من عرض لأراء_وجهات نظر مختلفة تناولت مفهوم القيم، لا يعني بالضرورة أنه تعريف نهائي جامع_مانع. إذ تعددت مناحي تعريفها، فالبعض يعرفها على أنها مؤشراً للفعل والانشطة الاجتماعية، والبعض الاخر عرفها من الناحية الدينية واخلاقية، واخر من ناحية سياسية، وهذا الاختلاف ينبع في حقيقية الامر من كونها أساس الثقافة الاجتماعية ومضمونها، ومفتاح لفهمها، فمن خلالها يمكن ضبط سلوك الأفراد وتوجهاتهم وانتماءهم وولاءهم[3].

غير ان العامل المشترك بين كل هذه الاتجاهات على اختلافها هو اتفاقهم على انها: "مجموعة من الاعتقادات الراسخة لدى الفرد لتفضيل انماط معينة من السلوك، والتي تظهر في شكل اتجاهات معيارية يستدل على معناها من خلال الاستجابات التفضيلية لسلوك الفرد اللفظية منها والعملية ازاء المواقف

---

[1] المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، الادارة العامة للمعجمات واحياء التراث، مصر، 2004، ص 770_771.

[2] احمد علي الحاج محمد، علم الاجتماع التربوي المعاصر، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011، ص 182_183.

[3] سامية بن رمضان، التغير القيمي واثره على اتجاهات الشباب في المجتمع الجزائري بين الواقع والتحديات المستقبلية، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد (7)، 2013، جامعة خنشلة، الجزائر، ص 152_153.

المختلفة التي يكتسبها في بيئته الاجتماعية والثقافية والسياسية المحيطة به"[1]، وهي بذلك تشير الى مجموعة من المبادئ_المعايير_المعتقدات الخلقية التي تعطي انسجاماً للفرد في اتخاذه لقراراته وردود افعاله، ومهما يكن فالقيم الاجتماعية متمسك بها من غالبية افراد المجتمع، بل في احيان اخرى كثيرة منطبعة في فكر_سلوك الافراد[2].

لذلك يعد مفهوم القيم الاجتماعية حكماً يصدره الفرد على شيء ما، مهتدياً_مستعيناً بمجموعة من المعايير الاخلاقية_الدينية_العرفية التي وضعها المجتمع_البيئة التي يعيش فيها، والذي يحدد بدوره المرغوب والمرفوض من السلوك، فالقيم تتضمن قانوناً_مقياساً له نوع من الثبات والمقبولية في المجتمع، والذي ترسخ عبر الزمن، لينسق الافعال والاستجابات التي تصدر عن الافراد، فالمفهوم العام للقيم الاجتماعية اذن مقصور على تلك الاتجاهات من السلوك التفضيلي الفردي المبني على مفهوم مرغوب_مرفوض، بمعنى انها تلك المرأة التي تعكس المعايير الاجتماعية للأفراد والجماعات آياً كان نوعها ومضمونها[3].

فالقيم الاجتماعية اذن بعد عرض وجهات النظر السابقة، تختلف من مجتمع الى اخر، تبعاً للتنشئة الاجتماعية، غير انها في كل الاحوال لا تعدو اكثر من كونها الكم المتجانس من المعتقدات والافكار والمعايير والمبادئ العامة الثابتة والمترسخة في المجتمع، والتي يعتنقها الفرد_الجماعات، وتوجه سلوكهم_ميولهم، بعدها المعيار الذي يتم على اساسه النهي والقبول، اي العمل بالمرغوب فيه وتقويض المرغوب عنه، وهذا يرجع الى التكوين النفسي_الشخصي للافراد وعلاقاتهم بالأخرين، ومدى سطوة هذه القيم عليه، ومدى استجابتهم_اعتقادهم_طاعتهم لها[4].

2.مفهوم المشاركة السياسية

---

[1] احمد على الحاج محمد، مصدر سبق ذكره، ص 183_184.

[2] محمد رأفت محمد صابر، تنمية بعض القيم التربوية، الحلقة الاولى من التعليم الاساس في مصر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الزقازيق، كلية التربية، 2007، ص 3_4.

[3] فوزية دياب، القيم والعادات والاجتماعية مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص 51_53.

[4] فاضل فرمان عبدي، القيم الاجتماعية ودورها في اداء النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2022، ص 10_11.

المشاركة في اللغة العربية مشتقة من الفعل (شارك) اي ساهم، والمشاركة هي المساهمة وشارك القوم أي ساهم معهم[1] اما إصطلاحاً فقد طرُح أكثر من تعريف للمشاركة السياسية، واختلفت هذه الطروحات بإختلاف المدارس الفكرية الغربية، فمفهوم المشاركة السياسية غربي الاصل ويعني: "حق المواطن في ان يراقب القرارات السياسية بالتقويم والضبط عقب صدورها من الحاكم، وحقه ايضاً في أن يؤدي دوراً في عملية صنع القرارات السياسية، فالمشاركة السياسية في أبسط معانيها تشير إلى ذلك النشاط الذي يقوم به الأفراد العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار السياسي، سواء كان هذا النشاط فردياً، ام جماعياً، منظماً ام عفوياً، متواصلاً أم منقطعاً، شرعياً ام غير شرعياً، فعالاً او غير فعالاً"[2].

بينما يرى البعض الاخر المشاركة السياسية تجسيد: "للتعددية السياسية التي تشكل الاطار الطبيعي لتداول السلطة بحرية نسبية بين أطراف النخب الاجتماعية"[3]، فهي بذلك حق المواطن في ان يشارك في العمل السياسي وصناعة القرارات السياسية، فالمشاركة السياسية وفقاً لذلك ماهي: "سوى آلية من آليات الممارسات الديمقراطية، التي تتعلق ببنية النظام السياسي وادواته وعملياته المتعددة، التي تمنح الافراد حق المشاركة في العملية السياسية، لتغيير مخرجات النظام السياسي، بصورة تتلاءم ومطالب الافراد ورغباتهم التي يرغبون في تحقيقها"[4].

وفيما يتعلق بأشكال المشاركة السياسية وانواعها فهي متعددة ومتنوعة، ولا تقتصر على المشاركة في الانتخابات فقط، انما تشمل حق الترشح، وحق تولي المناصب العامة السياسية، والحق في مخاطبة السلطات العامة، ومحاسبتها واقالتها أن اقتضى الامر، فالسلطة في الديمقراطيات الحديثة هي سلطة الشعب ومتمخضة عن ارادته الانتخابية[5]، والمشاركة السياسية تطبيق لذلك "الحق الطوعي الارادي، الذي يقوم به الافراد والجماعات، وفقاً لحقوقهم السياسية التي منحها لهم الدستور والقوانين الوضعية، لتكافؤ

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، مصر، 2007، ص 3856.

(2) هدى محمد مثنى، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2008، ص 7_9.

(3) برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الانسان العربي، ورد في برهان غليون واخرون، حقوق الانسان العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 13_15.

(4) عبد المنعم المشاط، التنمية السياسية في العالم الثالث (نظريات وقضايا)، الامارات العربية المتحدة، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، 1988، ص 305_306.

(5) ولاء علي الجبري، المشاركة السياسية للمرأة المصرية بين الواقع والمأمول، ط1، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، مطبعة الرشاد، بغداد، 2006، ص 208_209.

الفرص فيما بينهم، وضمان المشاركة في عملية صنع السياسات_القرارات العامة، او الضغط في سبيل اختيار بديل من بين البدائل المطروحة امام صانع القرار لتغيير هذه القرارات بما يتلاءم ومصلحة الافراد المنشودة"[1].

واستناداً لما تقدم وبعد عرض وجهات النظر السابقة، فيكمن القول ان المشاركة السياسية ركن من اركان الديمقراطية، الذي يكفل حق الفرد_الجماعة في التعبير عن اراءهم وتوجهاته وانتماءاتهم السياسية، التي كفلها لهم الدستور_القانون، والتي تمنحهم حرية المشاركة في النشاطات السياسية على اختلافها وتنوعها (الترشح_التصويت_المعارضة السياسية_الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية_الاضرابات العمالية والنقابية.....الخ) للتأثير في القرارات الصادرة من السلطة السياسية، اما لتغييرها او تعديلها او الغاءها بما يتوافق والمطالب الشعبية_الجماهيرية.

ثانياً: القيم الاجتماعية واثرها في المشاركة السياسية للمراة العراقية بعد عام 2003

يمكن عد القيم الاجتماعية المحرك الاساس لسلوك المرأة العراقية ومشاركتها السياسية، لما تملكه هذه القيم من سطوة على سلوك وفكر الافراد، وتوجهاتهم، واراءهم، وانتماءاتهم السياسية_الاجتماعية، فرغم التغيير السياسي وما رافقه من تغيرات اجتماعية اقتصادية الا انها (اي القيم الاجتماعية) مازالت تمارس دوراً كبيراً، وتتمتع بالطاعة_المقبولية التي تمنحها سلطة التأثير في واقع مشاركة المرأة السياسية، وهو ما سيتم البحث فيه هنا للوقوف على دور القيم الإجتماعية ومدى أثرها في المشاركة السياسية للمرأة العراقية على النحو الأتي:

1.الموروثات العرفية والمشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003

أن الموروثات الإجتماعية من عادات وتقاليد متوارثة من الأجيال السابقة، والاعراف التي ألفها الافراد في سلوكياتهم، لاسيما تلك المتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية وممارسة العمل الحزبي والنشاطات السياسية بشكل عام في المجتمع العراقي لها من القوة_الثبات ما جعلها منغرسة ومتأصلة في نفوس الأفراد وتوجهاتهم واراءهم كافة، فرغم التغيير السياسي وانهيار النظام الشمولي، وبناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن بالتعدد والمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، وما طال المنظومة القيمية من تغيرات، إلا أن واقع المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد هذا التغير ما زال يعاني من ارتدادات بنيوية ومعرقلات إجتماعية_ثقافية تعيق تقدمها وتحجم تمكينها سياسياً، فمنظومة القيم الاجتماعية المتأصلة في المجتمع

[1] كوثر حسين محمد، مشاركة المراة في الحياة السياسية في العراق بين 2003، 2010، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الاسلامية في لبنان، كلية الحقوق، 2011، ص 15_16.

العراقي افراداً_جماعات، فكراً وسلوكاً، يمكن عدها المساهم الاكبر في تقويض مشاركة المرأة وعزلها سياسياً، في حين أدت الثقافة الذكورية وسيطرة الذكور على الشؤون العائلية_الاسرية من جهة اخرى الى تحجيم دورها اجتماعياً، وقصر عملها بمهام تقليدية كرعاية الاطفال والاعمال المنزلية، فالكنه القيمي الذي تدور في فلكه عادات وتقاليد المجتمع العراقي تشكل القاعد الاساس التي تمخض عنها سلوكيات الافراد وتوجهاتهم الرافضة لمشاركة المرأة في العمل السياسي، بل حددت مسبقاً الادوار المناطة بها تقليدياً، والتي قولبت تفكيرها، وباتت لا تستطيع تجاوزها او التمرد عليها في اغلب الاحيان[1].

فالتغيير الذي اصاب منظومة القيم الاجتماعية بعد التغيير السياسي، وان كان أثر في طبيعة هذه القيم وبنيتها، الا انه لم يلغيها_يستبدلها بقيم حضارية تتلاءم والواقع السياسي والاجتماعي، انما عدل عليها، وهذبها لتكون أكثر إنسجاماً وتوافقاً مع طبيعة النظام السياسي الجديد ومتطلباته، والمفارقة هنا أن التغيير في البنية القانونية_الدستورية التي تمس حقوق المرأة وحرياتها السياسية، لم يفضي أيضاً الى تغيير في البنية القيمية الاجتماعية، إذ ما زالت المرأة العراقية تعاني أيما معانا من بعض القيم الاجتماعية التقليدية التي تستند في تفسيراتها الى بعض الاعراف_التقاليد السلبية المجاورة للصواب، الأمر الذي وضع الكثير من التحديات_العوائق التي قيدت حريتها، وأبطئت حركة التغيير الاجتماعي المتوازي مع التغيير السياسي الذي يشهده المجتمع، والمتجه نحو تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في النظام السياسي ومؤسساته[2]. وان كان هذا التغيير يواجه العديد من الصعوبات والمعوقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

فضعف المشاركة السياسية للمرأة العراقية تبرز كمؤشر واضح_صريح لا يمكن التغافل عنه لتخلف منظومة القيم الاجتماعية ورجعيتها احياناً، في ما يتعلق بتمكين المرأة سياسياً، ذلك لان المرأة ما لبثت تواجه حواجز وتحديات اجتماعية تقف عائقاً_عقبة في طريقها، لاسيما القيم الاجتماعية الموروثة التي تسوغ لحرمان المرأة من دورها السياسي_الاجتماعي، وتشرع بالتمايز بينها وبين نظرائها من الرجال، بما

---

[1] كوثر حسين محمد، المشاركة السياسية للمرأة العراقية للفترة (2010/2003), رسالة ماجستير غير منشورة, كلية القانون والعلوم السياسية, الجامعة اللبنانية, لبنان بيروت, 2010، ص 51_53.

[2] يوسف عناد زامل، زينب محمد صالح، المرأة والثقافة(بحث تحليلي في العوامل المؤثرة في شخصية المرأة العراقية), مجلة القادسية للعلوم الإنسانية, المجلد الثالث عشر, العدد (4), 201. ص 218_219.

تفرضه عليها من مستوى اعلى من التشدد_الضبط، في السلوك والممارسات والادوار التقليدية المناطة بها[1].

ولنا في نتائج الانتخابات (البرلمانية_مجالس المحافظات) منذ الانتخابات البرلمانية الاولى عام 2006، لغاية الوقت الحاضر خير دليل_برهان على استمرار هيمنة القيم الاجتماعية السلبية، والمورثات العرفية التي ما زالت تسيطر_تتحكم بحجم المشاركة السياسية_الاجتماعية للمرأة، وأشرت ايضاً تباطؤ المجتمع العراقي فكر_سلوك في عبور_تجاوز هذه القيم التي تحول دون مشاركة المرأة الحقيقية، فهذه النتائج التي افضت اليها الانتخابات، عززت حقيقة ان التغيير السياسي لم يقابله تغير في منظومة القيم الاجتماعية، وتغير الواقع السياسي لم يغير واقع المرأة السياسي_الاجتماعي، فما زال تواجدها متواضعاً، وحركتها السياسية_الحزبية لا تتعدى الاطر التقليدية القانونية_الدستورية التي حددها النظام السياسي الجديد، وان التغيير في الادراك_الوعي السياسي للافراد والجماعات، لم يقابله تغيير مماثل في وعيه ونظرته لمشاركة المرأة في العملية السياسية، فعلى الرغم من تواجد صورة جديدة شرع النظام السياسي برسمها للمرأة العراقية، وتمثيلها في مجلس النواب بحصة (كوتا)، ورغم تسنمها لبعض المناصب الوزارية والادارية، الا انها لا تعدو كونها مجرد تنويعات على النمط القديم والصورة التقليدية، التي ولدت من جلباب النمط الجديدة، ولم تفضي لمشاركة سياسية حقيقية تلبي طموحات المرأة وتطلعاتها السياسية[2].

ان الاختلاف بين المرأة (فكر_سلوك_مواقف_اتجاهات) والرجل في المجتمع العراقي، سواء في الجانب السياسي او في الجوانب الاخرى، يعزى الى الاختلاف_التمييز في طرائق التربية والتنشئة الاسرية_العائلية وعاداتها وتقاليدها المتوارثة عبر الاجيال، وما ترتب عليها من مواقف وسلوكيات على المستويات النفسية_الانفعالية_العاطفية اتخذت من هذه القيم أساس ومرجع لها في الحكم، والاخيرة لم تحفظ بطبيعة الحال للمرأة العراقية حقوقها وحرياتها في مزاولة النشاطات السياسية، لتتحول بمرور الزمن الى مسلمات قيمية، من الصعوبة بمكان تجاوزها، فهذا التباين في التنشئة وطرائق التربية وما افضى اليه من تباين في الحقوق والحريات السياسية، يرجع في الاساس الى اسلوب تربيتها وتنشئتها الاجتماعية، وما

---

[1] بتول حسين علوان، سناء كاظم كاطع، حقوق المرأة السياسية في الفكر اللاسلامي المعاصر، مجلة قضايا سياسية، العددان (21_22)، 2010، ص 177_178.

[2] أسماء جميل رشيد, التمثيل السياسي للمرأة في العراق (مراجعة في نتائج انتخابات مجالس المحافظات), مجلة دراسات اجتماعية, العدد (26), 2011, ص 56_56

نشأت عليه من قيم وموروثات عرفية، باتت سلوكاً طبيعية في المجتمع، لا على اساس تكوينها البيولوجي[1].

الامر الذي يثبت حقيقية أن ضعف المشاركة السياسية للمرأة العراقية، انما يرجه الى وجود علاقة طردية وتفاعل متبادل بين القيم الاجتماعية التي تقف بالضد من المشاركة السياسية للمرأة وتحاول تقويضها، وتراجع مشاركتها على ارض الواقع، بمعنى ان هذه القيم هي العقبة الاساس امام مشاركة المرأة الحقيقية والفاعلة في العملية السياسي، واذا ما ارادت المرأة العراقية الارتقاء بمشاركتها وتدعيم أسُس تواجدها في النظام السياسي ومؤسساته بشكل أكبر يتناسب ودورها وتواجدها الحقيقي في المجتمع، لابد لها ان تتجاوز هذه القيم، او تستبدلها بقيم حضارية تلبي طموحاتها وتطلعاتها السياسية والاجتماعية.

2.القيم العقائدية_الدينية والمشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003

تؤدي القيم والمعتقدات الدينية دوراً مهماً في تحديد مشاركة المرأة في العمل السياسي، عبر رمزها وعباداتها، وما تمارسه من سطوة_قبول_أثر على سلوك المرأة السياسي_الاجتماعي، ورغم انحسار تأثيرها في المشاركة السياسية للمرأة العراقية قبل عام 2003، الا انها ما لبثت ان تفرض سيطرتها على سلوك الافراد_الجماعات بعد التغيير، بسبب الانفراجة السياسية الاجتماعية، وانفتاح القيم والمعتقدات والمؤسسات الدينية على القيم الحضارية، وقضايا حقوق الانسان وحرياته السياسية_الاجتماعية، وتفاعلها مع معطيات النظام السياسي الجديد، الامر الذي أعادها الى الواجهة مرة اخرى، بعد انهيار النظام السابق العلماني_الشمولي، كمرجع اجتماعي يمارس سطوته على سلوك الافراد وتوجهاتهم واراءهم كافة، واللافت هنا ان هذه القيم العقائدية_الدينية تباينت في موقفها تجاه المشاركة السياسية للمرأة، بإختلاف المرجعيات والطوائف الدينية_المذهبية التي يشتمل عليها المجتمع العراقي، فضلاً عن الاختلافات في اراء رجال الدين في موقفهم من مشاركة المرأة، ونشاطها السياسي، ما بين من يرفض مشاركتها السياسية بشكل نهائي، وبين من يؤيدها، وبين من هو بين هذين[2].

فالقيم الدينية_العقائدية الرافضة لمشاركة المرأة السياسية، ومن يعتنقها_يعتقد بها من رجال دين، يميلون الى عدم الاعتراف بحقوقها وحرياتها السياسية والاجتماعية ايضاً، ويرفضون تواجدها في العملية

---

[1] هيثم فيصل علي، العوامل المؤثرة على مهارات المرأة في صنع القرار، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد (3)، 2010، ص 492_494.

[2] وفاء حسين محمود، حقوق المرأة في الفكر الاسلامي المعاصر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2008، ص 121_123.

السياسية، وفي كل ما من شانه ان يخرجها من وظائفها التقليدية الرعوية تجاه زوجها_اطفالها، انطلاقاً من تفسيراتهم الخاصة للنصوص القرآنية، والاحاديث النبوية التي تحرم المرأة حسب ما يدعون من حقوقها السياسية كافة، وتمنع اختلاطها وعملها خارج المنزل، فلا يجوز للمرأة حسب اعتقادهم ان تترشح للمناصب العليا_السيادية، ولا المشاركة في النشاطات السياسية، ولا الانتماء الى الاحزاب، او النقابات_الجمعيات_المنظمات المدنية، فالمُسَلم به بين انصار هذا الاتجاه وما يعتنقوه من قيم عقائدية، عدم اهلية المرأة شرعاً_كفاءةً لتنسم مهام المناصب العليا كالرئاسة_الولاية_ادارة المصالح العامة_الامارة_القضاء، بل مختلف المهام التي تنطوي على مسؤوليات قيادية، ويتفقون على رفض وانكار مشاركتها السياسية[1].

مستدلين على بعض تفسيرات النصوص القرآنية، والاحداث التاريخية للرسول الكريم والصحابة في السنة النبوية، فضلاً عن اجماع العلماء، إذ يرون في قوامة الرجل على المرأة دليلاً كافياً لحرمان المرأة من العمل السياسي، بل حرمان المرأة من كل انواع العمل خارج مهامها التقليدية، التي امرها الله بها ان تقر في بيتها، فقوامة الرجل على المرأة عندهم في كل مكان_زمان وطاعته واجبه، فالمناصب السيادية كرئاسة الجمهورية_الوزراء_وزارة، او عضوية مجلس شورى، او ادارة مؤسسة من مؤسسات الدولة لا تفوُض للمرأة، انما هي مهام الرجال القوامون على النساء، وبموجب ذلك يعُد مخالفة شرعية ان تتناول المرأة تلك المنزلة في دستور_مؤسسات الدولة الاسلامية، او ان يترك لها المجال في ذلك، وارتكاب هذه المخالفة لا يجوز شرعاً لدولة ارتضيت لنفسها الاسلام ديناً وللسنة النبوية منهجاً_طريقاً[2].

في حين ذهبت القيم العقائدية المؤيدة لمشاركة المرأة السياسية عكس ذلك بكثير، فأنصار هذا الاتجاه يؤيدون مشاركة المرأة في العملية السياسية، ويساوون بينها وبين الرجل في الحقوق والحريات كافة، وتسنم المناصب السيادية_الرئاسية_القضائية.....الخ، ويبيحون للمرأة المشاركة في ادارة النظام_الدولة ومؤسساتها السياسية_الاقتصادية_الاجتماعية، إذ برزت قيم عقائدية_دينية على الساحة العراقية تدعو الى التنوير_التبشير بحقوق المرأة وحرياتها السياسية الاجتماعية، فالقيم العقائدية السائدة_المعتنقة من قبل انصار هذا الاتجاه، والتي تجسدت في فتاوى_اراء رجال الدين_المراجع من كل المذاهب، ترى ان تخلف المجتمع العراقي، يرجع لإنعدام حرية المرأة، التي رسختها القيم العقائدية السلبية، فالقيم الاسلامية الحقيقية

---

[1] ابو الاعلى المودودي، نظرية الاسلام وهدية في السياسة والقانون والدستور، ط1، الدار السعودية للنشر، 1985، الرياض، ص 262_264.

[2] ابو الاعلى المودودي، تدوين الدستور الاسلامي، ص 68_69.

التي يدعون لها، تمنح المرأة حقوقها وحريتها كافة، وتساوي بينها وبين الرجل في الحقوق والواجبات، وتسمح لها ممارسة كل انواع العمل_المشاركة بما فيها المشاركة في النشاطات السياسية، وتولي المناصب العامة، وحق الترشيح والتصويت والمشاركة في الانتخابات، ونقيض ذلك حسب اراءهم، لا يتفق وجوهر الاسلام الذي منح الانسان حرية الاختيار_التصرف_الارادة، فلا يجوز حرمان المرأة من حقها التي منحها الله إياه، في مزاولة اعمالها ونشاطاتها السياسية والاجتماعية[1].

اما الاتجاه الوسطي المعتدل فهو بين الاتجاه الاول والاتجاه الثاني، إذ يبيح بعض الحقوق والحريات للمرأة من جهة، ويحرمها من بعض الحقوق من جهة اخرى، فالقيم العقائدية لانصار هذا الاتجاه تأرجحت بين الرفض_القبول تارة، والاقبال_الصد تارة اخرى، فلم يكن مراجع_علماء الاتجاه الوسطي متشددين حول قضية المشاركة السياسية للمرأة، اعتقاداً منهم انها قادرة على تسنم مناصب_مهام معينة في النظام_الدولة ومؤسساته، فالقيم الدينية والتعاليم الاسلامية من وجهة نظرهم، ليس فيها ما يثبت منع المرأة من ممارسة النشاطات السياسية، وتسنم المناصب العامة، والانضمام الى الاحزاب السياسية والنقابات والجمعيات المهنية[2].

غير انها (اي المرأة) بالوقت نفسه لا تملك القدرة_المؤهلات التي تمكنها تولي بعض المناصب السيادية_الرئاسية_العليا، فليس من حقها ان تضطلع بهذه المهام التي تنطوي تحت طاولة مهام الرجل، فعلى الرغم من سوقهم للأدلة والبراهين التي تقُر حقوق المرأة وحرياتها في المشاركة السياسية_الاجتماعية، الا انهم يتحفظون بشدة على مسألة تسنم المرأة للمناصب السيادية_الرئاسية_القضائية العليا في الدولة، فالقيم الدينية الوسطية لهذا الاتجاه وانصاره تمنح المرأة حق التصويت_الترشيح للمجالس النيابة، لاعتقادهم بأنه مادام من حقوق المرأة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، والنصح_الوعض بما تراه مخالفاً لتعاليم الشريعة الاسلامية، ولا يوجد مانع شرعي يمنعها من الترشح_المشاركة_العمل في المجالس النيابية والتشريعية التي تقوم بهذه المهمة من الاساس[3].

- **الخاتمة والاستنتاجات**

في ختام هذه الدراسة وبعد البحث في أثر القيم الاجتماعية على المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003، توصل الدراسة الى جملة من الاستنتاجات، يمكن ايجازها بالاتي:

---

[1] بتول حسين علوان، سناء كاظم كاطع، مصدر سبق ذكره، ص 177_178.

[2] المصدر نفسه، ص 177_178.

[3] يوسف القرضاوي، من فقه الدولة والاسلام، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، دون تأريخ، ص 161_163.

1. بالرغم من التغيير السياسي وما رافقه من تغيرات في منظومة القيم الاجتماعية في العراق بعد عام 2003، الا ان مشاركة المرأة في الحياة السياسية ما زالت تتعرض لذات الضغوط_موراثات_عادات_تقاليد الاجتماعية_الثقافية الموروثة التي تقيد حقوقها وحرياتها، وتقوض كل سبل مشاركتها وتمكينها في العملية السياسية، ومراكز صنع القرار.

2. ان مشاركة المرأة العراقية في العملية_الحياة السياسية هو انعكاس لما هو موجود من قيم وموروثات اجتماعية، إذ تتأرجح مشاركتها صعوداً ونزولاً، تبعاً للبيئة التي تعيش فيها، ومدى استجابتها للقيم الاجتماعية السائدة فيها، إذ نلحظ ان مستويات مشاركة المرأة في المدن غير نسب مشاركتها في الارياف والقرى التي تستفحل فيها القيم الرافضة لمشاركتها.

3. كان للتفسير الخاطئ لبعض النصوص القرآنية والاحاديث النبوية، من قبل بعض رجال الدين بالغ الاثر في تحجيم مشاركة المرأة السياسية، وتثبيط كل مقومات نجاح مشاركتها السياسية والاجتماعية، لما لهم من سطوة وقدسية على فكر_سلوك الافراد في المجتمع.

4. بالرغم من تثبيت حصة (كوتا) في الدستور العراقي لعام 2005 لضمان تمثيل المرأة العراقية في مجلس النواب للمرحلة الانتقالية، على ان يتم تجاوزها لاحقاً، بجعل المشاركة والمنافسة مفتوحة أماها، الا ان الواقع_الممارسة السياسية اثبتت، انه لولا وجود هذه النسب لم تتمكن المرأة من الوصول الى السلطة التشريعية ولا بقية السلطات، الا بنسب ضعيفة جداً، مما يثبت مدى سطوة القيم الاجتماعية على المشاركة السياسية للمرأة العراقية.

5. لا يمكن اغفال ما للتنشئة الاجتماعية في الاسرة والعائلة من دور_أثر في ضعف المشاركة السياسية للمرأة العراقية، التي تعاني منذ طفولتها من التهميش والاقصاء والمعاملة الذكورية لبعض الأسر التي تفضل الذكور على الاناث، الامر الذي شكل عائقاً جسيماً منع المرأة من استثمار طاقاتها وامكاناتها، بسبب عدم حصولها كامل على حريتها وقرارها.

6. ان ضالة ضعف المشاركة السياسية للمرأة العراقية، لا ترجع بالأساس الى القصور البايولوجي_الجندري_ او الذهني، او الى الصفات الجسمانية او الشكلية، انما يرجع الى جملة من المتغيرات العرفية_الموراثات_القيم الاجتماعية_النفسية_الثقافية، التي فرضت عليها فكراً_سلوكاً محدد، وقولبت شخصيتها في اطار لا تملك بعد حرية القرار، وحصرت مهامها ووظائفها بأدوار نمطية تقليدية، فهذه الموروثات والقيم الاجتماعية قوضت بالتالي دعائم مشاركتها، واسهمت بشكل كبير في جنوح المرأة عن العمل السياسي_الحزبي.

- **التوصيات**

في الختام تنتهي الدراسة الى تقديم مجموعة من المقترحات، التي يمكن ايجازها بالاتي:

1. العمل على اعادة تأهيل_تشكيل البيئة الاجتماعية العراقية، وما يتلاءم والقيم الاجتماعية الصحيحة والايجابية التي تمنح المرأة الحرية في مزاولة العمل السياسي، وتدعم مقومات مشاركتها السياسية والحزبية، وتوليها للمناصب السياسية ومراكز صنع القرار.

2. دعم الدعوات التي تسعى الى تقليل الفوارق السياسية_الاجتماعية_الثقافية بين الرجل والمرأة، بنشر_تأصيل مفهوم الوعي الجندري في المؤسسات التعليمية والتربوية، وتضمين المساواة وتطبيقها بشكل حقيقي في الحياة السياسية والاجتماعية.

3. تفعيل الدور الحكومي بإتخاذ سياسات_اجراءات تعمل على التقليل من سطوة العادات والتقاليد والاعراف الاجتماعية التي تقوض مشاركة المرأة السياسية بإتباع الموروثات_القيم الايجابية التي تدعم مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية، بالتخلي عن القيم السلبية بشكل تدريجي، واستبدالها بقيم اكثر حاضرة وانفتاح تتلاءم ومقتضيات العصر الحديث.

4. ضرورة تثبيط التفسيرات الخاطئة والشخصية، من قبل بعض رجال الدين للنصوص القرآنية والاحاديث النبوية، وتنقية الثقافة الدينية والاجتماعية من التيارات_الاتجاهات المتشددة والمتطرفة التي تقف عائقاً امام مشاركة المرأة في الحياة السياسية، بإشاعة وترسيخ الاتجاه الاسلامي الوسطي، ودعم التيارات الاسلامية المعتدلة، لنشر القيم الاسلامية الحقيقية التي تؤمن بالمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات.

5. ضرورة منح الحكومة العراقية فرص مساوية للمرأة، لتنافس الرجل في تسنم المهام السياسية، ومراكز صنع القرار، وتولي المناصب السيادية بشكل يتناسب مع حجمها السكاني، او حجمها في التمثيل البرلماني على اقل تقدير، واعتماد مبدأ الكفاءة والقدرات والخبرات العلمية والعملية كمعيار في اختيار من يتسنم المناصب العليا.

- **Sources list**

1. The Intermediate Lexicon, 4th Edition, Al-Shorouk International Library, General Administration of Lexicons and Heritage Revival, Egypt, 2004.
2. Ahmed Ali Al-Hajj Muhammad, Contemporary Educational Sociology, 1st Edition, Dar Al-Maysarah for Publishing, Distribution and Printing, Amman, 2011.

3. . Samia Ben Ramadan, Value Change and its Impact on Youth Attitudes in Algerian Society Between Reality and Future Challenges, Journal of Human and Society Sciences, Issue (7), 2013, University of Khenchela, Algeria.
4. Muhammad Raafat Muhammad Saber, Developing some educational values, the first cycle of basic education in Egypt, master's thesis (unpublished), Zagazig University, Faculty of Education, 2007.
5. Fawzia Diab, Values, Customs and Social with a Field Research of Some Social Customs, 1st Edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Printing and Publishing, Beirut, 1980.
6. Fadel Farman Abdi, Social Values and Their Role in the Performance of the Political System in Iraq after 2003, PhD thesis (unpublished), Al-Nahrain University, College of Political Science, 2022.
7. Huda Muhammad Muthanna, The Political Participation of Iraqi Women after 2003, Master Thesis (unpublished), University of Baghdad, College of Political Science, 2008.
8. Burhan Ghalioun, Democracy and Arab Human Rights, cited in Burhan Ghalioun and others, Arab Human Rights, 1st edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2004.
9. Abdel Moneim Al-Mashat, Political Development in the Third World (theories and issues), United Arab Emirates, Al Ain Foundation for Publishing and Distribution, 1988.
10. Walaa Ali Al-Jabri, The Political Participation of Egyptian Women between Reality and Aspiration, 1st Edition, Future Center for Studies and Research, Al-Rashad Press, Baghdad, 2006.
11. Kawthar Hussain Muhammad, Women's Participation in Political Life in Iraq between 2003 and 2010, Master Thesis (unpublished), The Islamic University of Lebanon, Faculty of Law, 2011.
12. Kawthar Hussain Muhammad, The Political Participation of Iraqi Women for the Period (2003/2010), Unpublished Master Thesis, Faculty of Law and Political Science, Lebanese University, Lebanon, Beirut, 2010.

13. Youssef Inad Zamil, Zainab Muhammad Salih, Women and Culture (An Analytical Research on the Factors Affecting the Personality of Iraqi Women), Al-Qadisiyah Journal of Human Sciences, Volume Thirteen, Issue (4), 2010.
14. Batool Hussein Alwan, Sana Kazem Kateh, Women's Political Rights in Contemporary Islamic Thought, Journal of Political Cases, Issues (21_22), 2010.
15. Asma Jamil Rashid, Women's Political Representation in Iraq (a review of the results of the provincial elections), Journal of Social Studies, Issue (26), 2011.
16. Haitham Faisal Ali, Factors Affecting Women's Decision-Making Skills, Anbar University Journal for Human Sciences, Issue (3), 2010.
17. Wafa Hussein Mahmoud, Women's Rights in Contemporary Islamic Thought, Master Thesis (unpublished), University of Baghdad, College of Political Science, 2008.
18. Abu al-Ala al-Mawdudi, Theory of Islam and a gift in politics, law and the constitution, 1st edition, Saudi Publishing House, 1985, Riyadh.
19. Yusuf al-Qaradawi, From the jurisprudence of the state and Islam, 1st edition, Dar Al-Shorouk for publication and distribution, Cairo, without date.